

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مؤسسة النقد العربي السعودي

المركز الرئيسي

الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين

الرقم: ت.ع.م/١٢٥/٢٠١٧٠٨

المرفقات: نسخة من القرار

التاريخ: ١٤٣٨/١١/٢٥ هـ

الموافق: ٢٠١٧/٠٨/١٧ م

### تعميم

الموضوع: قرار المحافظ بشأن تعديل نسبة عمولة

التأمين الإلزامي على المركبات

المحترم

سعادة الرئيس التنفيذي/ المدير العام

شركة/

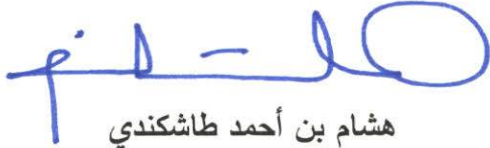
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود إفادة سعادتكم بصدور قرار معالي المحافظ رقم ٤٣٨/٣٩٢ بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢٥ هـ بشأن تعديل نسبة عمولة التأمين الإلزامي على المركبات تزامناً مع الموافقة على خدمة الوساطة الإلكترونية.

أرفق لسعادتكم نسخة من القرار للعمل بموجبه.

وتقبلوا سعادتكم تحياتي،،،

السيد



هشام بن أحمد طاشكندي

مدير عام الرقابة على التأمين المكلف

الرجاء

نطاق التوزيع:

- جميع شركات التأمين .

- جميع شركات وساطة ووكالة التأمين .

## قرار محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي

الموضوع: تعديل نسبة عمولة التأمين الإلزامي على المركبات

تزامناً مع الموافقة على خدمة الوساطة الإلكترونية

إن محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي بناءً على الصلاحيات الممنوحة له، واستناداً على المادة الثامنة عشر من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) وتاريخ ٠٦/٠٦/١٤٢٤هـ، والمادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، و على جدول الحد الأقصى للعمولات المسموح بها والملحق باللائحة التنظيمية لوسطاء ووكلاء التأمين، وانطلاقاً من المسؤولية المناطة بالمؤسسة للعمل على تطوير قطاع التأمين، وعلى تشجيع المنتجات التأمينية ذات القيمة المضافة التي تلبي احتياجات كافة أفراد المجتمع، ودعمًا للمنافسة العادلة الهادفة إلى توفير أفضل الخدمات التأمينية للمواطنين والمقيمين بأسعار منافسة، وتشجيعاً للممارسات المهنية التي تعزز الشفافية والإفصاح في بيع المنتجات التأمينية، واتساقاً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تشجع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسعيًا إلى توطيد استقرار سوق التأمين الذي يدعم نمو الاقتصاد الوطني.

يقرر ما يلي:

١- يكون الحد الأقصى لنسبة العمولة المسموح بها في التأمين الإلزامي على المركبات لشركات الوساطة الحاصلة على موافقة المؤسسة لممارسة خدمة الوساطة الإلكترونية ٢% من اشتراك التأمين اعتباراً من تاريخ هذا القرار.

٢- يُعدل الحد الأقصى لنسبة العمولة المسموح لشركات التأمين تقديمها لأي وسيط أو وكيل تأمين ليصبح بواقع ٢% من اشتراك التأمين في التأمين الإلزامي على المركبات ويسري هذا التعديل اعتباراً من تاريخ هذا القرار.

٣- يُستثنى مما تقدم شركات وساطة ووكالة التأمين التي كانت تزاول النشاط فعلياً قبل صدور هذا القرار وموظفي ومندوبي مبيعات شركات التأمين، ويُخفض الحد الأقصى لنسبة العمولة المسموح لشركات التأمين تقديمها للفئات المشار إليها في هذه الفقرة تدريجياً ويكون ذلك على النحو الآتي:

- ٦% بدءاً من تاريخ ٠١/٠١/٢٠١٨م.
- ٤% بدءاً من تاريخ ٠١/٠٧/٢٠١٨م.
- ٢% بدءاً من تاريخ ٠١/٠١/٢٠١٩م.



أحمد بن عبدالكريم الخليفي

المحافظ

